A

ويبـــو

WO/PBC/11/2
الأصل : بالفرنسية
التاريخ : ٢٠٠٧/٣/٣٠

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من ٢٥ إلى ٢٨ يونيه/حزيران ٢٠٠٧

حسابات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

مذكرة المدير العام

١ - ترد حسابات المكتب الدولي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في *تقرير الإدارة الماليـــة للفتـــرة ٢٠٠٤-٢٠٠٥* (الوثيقة FMR/2004-2005). وأرسلت نسخ من التقرير في ٣١ يوليه/تموز ٢٠٠٦ إلـــى كـــل دولة عضو في الويبو أو في اتحاد باريس أو في اتحاد برن.

٢ - وراجع تلك الحسابات مراجع الحسابات الذي عيّنته الجمعية العامة، أي حكومة الكونفدراليـــة السويسرية التي أسندت بدورها تلك المهمة لمدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعـــة الحـــسابات. وأرسل *تقرير مراجعة حسابات الويبو للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥* في ٣١ يونيه/حزيران ٢٠٠٦ إلى كـــل دولة عضو في الويبو أو في اتحاد باريس أو في اتحاد برن، مع *تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥*.

٣ - وتنص خلاصة تقرير مراجع الحسابات على الآتي:

"١٠٠-بعد مراجعة الحسابات، بإمكاني إعطاء رأي المراجع المرفق بهـــذا التقريـــر والمعد وفقا للفقرة ٥ من اختصاصات مراجع الحسابات (المرفق نصها بنظام الويبو المالي)."

٤ - وجاء في النص الخاص برأي مراجع الحسابات ما يلي:

"في رأيي أن البيانات المالية فيها عرض واف عن كل النقاط الأساسية للوضع المالي في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ ونتائج المعاملات وحركة الأموال للفترة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا لقواعد الويبو المحددة بشأن المحاسبة والمعروضة في "الملاحظات عن تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥" والتي تم تطبيقها بالطريقة المتبعة في الفترة السابقة.

"وفي رأيي أيضا أن أعمال الويبو التي تحققتُ من عينات مختارة منها أثناء مراجعة الحسابات كانت في كل جوانبها الأساسية متمشية مع النظام المالي والصلاحية التي منحتها الهيئات صاحبة السلطة في المنظمة.

"ووفقا للفقرة ٦ من نص اختصاصات مراجع الحسابات المرفق بنظام الويبو المالي، أعددت أيضا تقريرا مفصلا عن المراجعة التي أجريتها لبيانات الويبو المالية بتاريخ ٢١ يونيه/حزيران ٢٠٠٦."

٥ - وترد في التقرير المفصّل المذكور أعلاه التوصيات التالية لمراجع الحسابات.

"لم تتم الموافقة على الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كوثيقة قائمة بذاتها وإنما اعتمدت مع وثيقة الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ خلال سلسلة الاجتماعات الحادية والأربعين التي انعقدت في جنيف من ٢٦ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ (الفقرة ١٩٤"١" من الوثيقة A/41/17).

"التوصية رقم ١: أرى أن الموافقة على الميزانية ينبغي أن تتم في إجراء خاص بها. ومن الملاحظ أن الفقرة ١٩٤"١" من الوثيقة A/41/17 تنص على "الموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حسبما ورد في الوثيقة A/41/4" وليست فيها أية إشارة إلى الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥."

٦ - وقبل أن يدلي مراجع الحسابات الخارجي بتلك التوصية، كانت الأمانة قد عرضت على الدول الأعضاء اقتراحا بشأن آلية جديدة ترمي إلى تعزيز إشراك الدول الأعضاء في عملية إعداد البرنامج والميزانية للمنظمة ومتابعتها. وبناء على تلك الآلية الجديدة، التي اعتمدتها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو خلال دورتها التي انعقدت في سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، ستعرض على لجنة البرنامج والميزانية، في السنوات التي تعدّ خلالها الميزانية، ميزانيةٌ معدّلةٌ لفترة السنتين بغية النظر فيها وتوجيه توصية بشأنها إلى الجمعية العامة. ويحتوى جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة البرنامج والميزانية (من ٢٥ إلى ٢٨ يونيه/حزيران ٢٠٠٧) على بند لفحص الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في اللجنة.

٧ - ويدلي مراجع الحسابات في تقريره المفصل في الفقرات ٨ إلى ١٢ بشأن "المراجعة الداخلية للحسابات" بالتوصية التالية:

"التوصية رقم ٢: أدعو الويبو إلى التأكد من امتثال شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة لميثاق التدقيق الداخلي وأن تؤدي في المستقبل كل مهمات المراقبة الداخلية (مراجعة الحسابات والتحقيق والتفتيش والتقييم والرصد)، وألا تحصر عملها أساسا في الإشراف على البرامج وتقييمها."

٨ - وعيِّن مدير شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. ويجري حاليا العمل على توفير الموارد البشرية اللازمة لهذه الشعبة، ومن المقرر أن يبتدئ مراجع داخلي للحسابات أعماله في شهر مايو/أيار ٢٠٠٧. وهناك منصبان إضافيان مقترحان في الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. والإجراءات سارية أيضا بخصوص تعيينات أخرى مما سيتيح الموارد اللازمة لبدء التنفيذ الكامل لميثاق التدقيق وسياسة تقييم جديدة فور الفراغ من إعدادها مع نهاية السنة. وتعدّ هذه التدابير من أولويات الويبو.

٩ - ويقول مراجع الحسابات في تقريره المفصل في الفقرة ٤٧ بشأن "المبالغ المدفوعة مقدّما" ما يلي:

"والتأخر الحاصل في معالجة القسائم وتسويتها كبير. وفي منتصف مايو/أيار ٢٠٠٦، كان حوالي ٠,٥ مليون دولار أمريكي من مصروفات سنة ٢٠٠٥ لا يزال معلّقا، كما لم تخضع قسائم الصرف الداخلية الخاصة بسنة ٢٠٠٦ للمعالجة بعد.

"التوصية رقم ٣: عملا بمبدأ الإثبات، كلّ المبالغ التي يدفعها الممثلون المقيمون التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحساب الويبو، والتي استُلمت بشأنها قسائم الصرف الداخلية، ينبغي أن تدرج في الحسابات على أساس النفقات الفعلية وليس على أساس الالتزامات غير المسددة المتعلقة بها. وأرى بالإضافة إلى ذلك ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة من أجل استدراك التأخر الحاصل في معالجة قسائم سنة ٢٠٠٦."

١٠- لقد اتخذت الويبو كل التدابير الممكنة بغية استدراك التأخر الحاصل في معالجة قسائم الصرف الداخلية (IOV) لسنة ٢٠٠٦ ولتفادي أي تأخير في معالجة القسائم الخاصة بسنة ٢٠٠٧. ويجدر التذكير مع ذلك بأن التأخر يعتمد كليا على تأخر المعلومات الآتية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يصدر تلك القسائم.

١١- ويقول مراجع الحسابات في تقريره المفصل في الفقرة ٤٨ بشأن "الحسابات الدائنة المتنوعة"، ما يلي:

"لم تردّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الضرائب المباشرة الخاصة بالسنوات من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥ بملغ قدره ٨٦٠,٣٧ ٧٤٣ ١ فرنكا مقيّد في أصول الميزانية تحت باب "حسابات دائنة متنوعة". وقد سدّدت الإدارة الأمريكية بعض المبالغ دون تحديد التفاصيل (الأشخاص والسنوات المعنية بالضرائب). وأُرسل إلى السلطات المختصة طلب من أجل تأكيد المبالغ غير المسددة وتحديد تفاصيل حول تلك المبالغ. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تصلني أية معلومات في هذا الشأن.

"التوصية رقم ٤: أدعو أمانة الويبو إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة للحصول من الولايات المتحدة الأمريكية على تسوية سريعة للمبالغ المستحقة."

١٢- واتخذت الويبو كل التدابير اللازمة من أجل الحصول على تسوية سريعة للمبالغ المستحقة على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، استلمت الويبو مبلغا قدره ٣٢٤ ٥٣٠ دولارا أمريكيا؛ وطالبت الويبو في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ بمبلغ قدره ٤٣٥ ٢٤٥ دولارا أمريكيا لقاء الضرائب المقتطعة في سنة ٢٠٠٦. وحتى تاريخ ٣١ ديسمبر/كانون

الأول ٢٠٠٦، كان المبلغ المستحق هو ٧٢٦,٦٢ ٠٨٥ ١ دولارا أمريكيا، أي ٥٨٦,٤٨ ٣٢٤ ١ فرنكا سويسريا.

١٣- ويدلي مراجع الحسابات في تقريره المفصل في الفقرة ٥٧ بشأن "الأموال الاحتياطية" بالتوصية التالية:

"التوصية رقم ٥: أعتبر مستوى الأموال الاحتياطية غير كاف رغم التحسن الملاحظ خلال فترة لسنتين قيد المراجعة. ومن الضروري في رأيي أن يبلغ مستوى الأموال الاحتياطية ما يعادل ستة أشهر من النفقات أي بنسبة قصوى تبلغ ٢٥٪. وبالنظر إلى تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة[١] في المستقبل والمرتقب مع نهاية ٢٠١٠، لا يسعني إلا أن أشجع الويبو على الاستمرار في اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل المحافظة على التوازن في الميزانية من جهة، ورفع مستوى الأموال الاحتياطية إلى درجة تسمح لتلك الأموال بأداء الدور الذي خصصت من أجله، من جهة ثانية."

١٤- ودعت الأمانة الدول الأعضاء إلى الإدلاء برأيها حول هذه التوصية في استبيان وزعته عليها في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ في إطار الأعمال التحضيرية لإعداد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ثم طرحت مسألة مستوى الأموال الاحتياطية في "الخطوط العريضة للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩" التي أعدها المدير العام وعرضت أثناء الدورة غير الرسمية التي عقدتها لجنة البرنامج والميزانية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ (الصفحتان ١٣ و١٤ من الوثيقة WO/PBC/IM/3/06/3). وفي تلك الدورة، دعي مراجع الحسابات الخارجي إلى شرح الأسباب التي دفعته إلى التوصية برفع مستوى الأموال الاحتياطية إلى ٢٥٪ من النفقات المدرجة في ميزانية فترة السنتين. وتعمل الأمانة حاليا على إعداد بعض التوصيات المتعلقة بمستوى الأموال الاحتياطية في إطار وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أن المستوى الفعلي للأموال الاحتياطية في نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ كان قد بلغ ١٦٣ مليون فرنك سويسري، أي بزيادة قدرها ٦٧,٤ مليون فرنك سويسري على مستوى ١٨٪ من الميزانية الأصلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (٩٥,٦ مليون فرنك سويسري) وبزيادة قدرها ٣٠,٢ مليون فرنك سويسري على مستوى ٢٥٪ من الميزانية الأصلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٥- ويدلي مراجع الحسابات في تقريره المفصل في الفقرة ٦٧ بشأن "الصناديق الاستئمانية" بالتوصية التالية:

"التوصية رقم ٦: تحتوي صناديق الأموال الاحتياطية على سيولة كافية لدفع مصروفاتها. وأرى أن من الأنسب تسوية حسابات الاتصال شهريا في حال الاستمرار في دفع المصروفات من قبل خزينة الويبو. وهناك خيار آخر وهو أن يدفع كل صندوق استئماني مبلغا مقدّما للويبو."

١٦- وتم اتباع توصية مراجع الحسابات فعمل كل صندوق استئماني على دفع مبلغ مالي مقدّما لحساب الويبو.

---

[١] المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

١٧- *إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى*

"١" أن تنظر في "تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥" (الوثيقة FMR/2004-2005) وفي مضمون هذه الوثيقة،

"٢" وأن توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو باعتماد "تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥" (الوثيقة FMR/2004-2005).

[نهاية الوثيقة]